

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم النسخ وما يعرف به .
- أن أميز بين الناسخ والمنسوخ .
- أن أحرص على تركية نفسي وتهذيبها .

تمهيد

علمت أن الحديث المقبول قد يسلم من المعارضة وقد لا يسلم ، وإن عورض بمثله فقد يمكن الجمع أو لا يمكن ، فإن أمكن الجمع فهو النوع المسمى «مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ» ، وإن لم يمكن الجمع فإما أن يعرف التاريخ أو لا؟ فما العمل عند معرفة التاريخ؟ وما العمل عند تعذر معرفته؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «...أَوْ لَا، وَتَبَتِ الْمُتَأَخَّرُ؛ فَهُوَ: النَّاسِخُ، وَالْآخَرُ: الْمَنْسُوخُ، وَإِلَّا فَالْتَرَجِيحُ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ» .

الفهم

الشرح:

أَوْ لَا: أي: إن لم يمكن الجمع .

الترجيح: الترجيح مصدر كالتغليب وَزْنَا ومعنى ورجح الشيء جعله أولى .

التوقف: أي التوقف عن العمل بالحديثين عند تعذر الترجيح .

استخلاص المضامين:

1. أستخرج من المتن مراحل العمل عند تعذر الجمع بين الحديثين .
2. أستخلص من المتن متى نلجأ إلى ترجيح أحد الحديثين عن الآخر .
3. أبين متى يكون التوقف في العمل بأحد الحديثين .

التحليل

أولاً: تعريف النسخ وما يعرف به

1. تعريف النسخ:

أ- لغة: يطلق على الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل؛ إذا أزالته وخلفته، وعلى النقل والتحويل، والنسخ: أمر كان يعمل به من قبل ثم ينسخ بحادث غيره [مقاييس اللغة، ابن فارس، 425/5].

ب- اصطلاحاً: رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وقيد الحكم بالشرعي احترازاً من الإباحة الأصلية؛ فإن ذلك لا يسمى نسخاً. وخرج بقول الحافظ ابن حجر في التعريف: «بدليل شرعي متأخر» بيان المجل، والاستثناء، والشرط، ونحوها مما هو متصل بالحكم، مبين لغايته. والناسخ: ما يدل على الرفع المذكور، وتسميته ناسخاً مجاز؛ لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

2. ما يعرف به النسخ:

يعرف النسخ بأمور هي:

1. النص من الشارع؛ كحديث بريدة رضي الله عنه مرفوعاً «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا...» [صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي ...].

2. جزم الصحابي بأنه متأخر؛ كقول جابر رضي الله عنه «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» [سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار]. واشترط أن يكون قول الصحابي «مستنده النقل، أو قال: القول بكذا منسوخ، أو: هذا هو الناسخ. وكذا إن قال: هذا ناسخ، وذكر دليله، فإن لم يذكره واقتصر على قوله: هذا ناسخ، أو: هذا نسخ لهذا، لم يرجع إليه عند غير واحد من الأصوليين والفقهاء؛ لاحتمال أنه قاله عن اجتهاد نشأ عن ظن ما ليس بنسخ نسخاً» [فتح المغيث، السخاوي، 53/4].

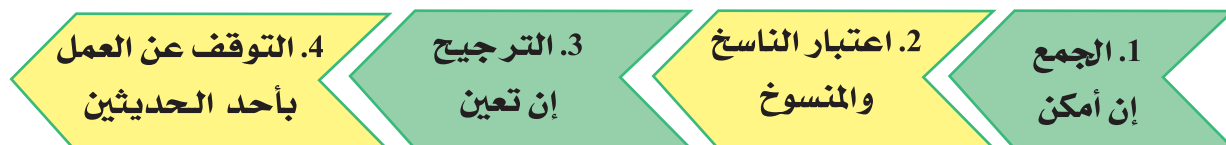
3. معرفة تاريخ ورود الحديث، كحديث شداد بن أوس وغيره أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم]، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم]. فالثاني ناسخ للأول؛ لأن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان من

الهجرة، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر. وشَدَّادُ قُيْدِ حديثه في بعض طرقه؛ إما بزمان الفتح -كما في رواية- وكان سنة ثمان من الهجرة، وإما برمضان -كما في أخرى- وأيا ما كان فهو قبل حجة الوداع، أما الأول: فواضح، وأما الثاني: فحجة الوداع لم يكن بعدها في حياة النبي ﷺ -رمضان [فتح المغيـث، السخاوي، 54/4].

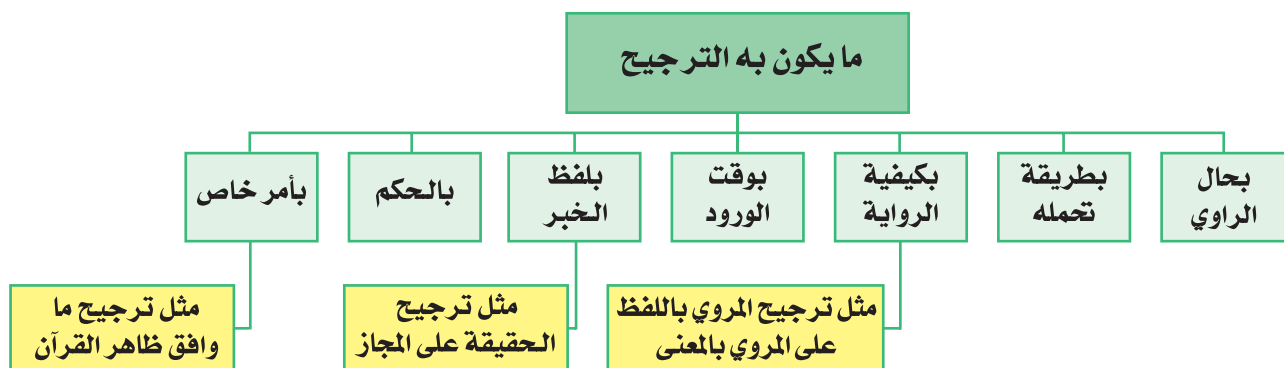
ولا يدخل في هذا النوع: ما يرويه الصحابي المتأخر إسلاماً معارضا للمتقدم عليه؛ لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله؛ لكن إن وقع التصريح بسماعه له من النبي ﷺ فيتجه أن يكون ناسخاً؛ بشرط أن يكون المتأخر لم يتحمل من النبي ﷺ شيئاً قبل إسلامه.

ثانياً: العمل عند تعذر معرفة التاريخ

إن لم يعرف تاريخ ورود الحديثين المتعارضين؛ فلا يخلو: إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد، أو لا؟ فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه، وإن لم يمكن الترجيح «فالتوقف»؛ فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب:



ويصار إلى التوقف عند افتقاد المرجح لأحدهما على الآخر، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، والله أعلم. والترجيح يكون بجملة أمور، منها ما يلي:



أهتدي وأقتدي

روى الإمام مالك في موطئه أنه بلغه «أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال: يا بني جالس العلماء، وزاحمهم بركبتك، فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة، كما يحيي الله الأرض الميتة بوابل السماء»
[موطأ الإمام مالك، كتاب العلم، باب ما جاء في طلب العلم].

التقويم

1. أبين طرق معرفة النسخ.
2. هل يجوز ادعاء النسخ بالرأي والاجتهاد؟ أعلل جوابي.
3. أذكر ما يكون به ترجيح أحد الحديثين عن الآخر.
4. أذكر ثمرات مجالسة العلماء والسماع منهم.

الاستثمار

نقل الحافظ السخاوي عن الإمام ابن الأثير رحمهما الله قوله: «معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وإن تعلقت بعلم الحديث فإن المحدث لا يفتقر إليها، بل هي من وظيفة الفقيه؛ لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث فيحتاج إلى معرفة ذلك، وأما المحدث فوظيفته أن ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث، فإن تصدى لما رواه فزيادة في الفضل، وكمال في الاختيار».
[فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، السخاوي، 50/4].

أتأمل النص وأنجز الآتي:

1. أبين علاقة الناسخ والمنسوخ بعلم الحديث.
2. أنشئ خلاصة تركيبية أبين فيها أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ.

الإعداد القبلي

أعد بتعاون مع أصدقائي درس الأنشطة.